

## المنسيون: لاجئون ليبيرون سابقون في غانا

ناوهيكو أوماتا

بعد أكثر من ثلاث سنوات مضت بعد توقف منح وضع اللاجئ للاجئين الليبيين، يتبين محدودية نجاعة خطة الدمج التي وضعها المجتمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا ونفذها كحل لليبيين الذين ما زالوا ماكثين في غانا.

ولم يبق هؤلاء اللاجئون الباقون هناك دون حل دائم فحسب بل تزايدت الصعوبات التي تواجه ظروفهم المعيشية أيضاً. فبعد وقف إطلاق النار عام ٢٠٠٣، استمرت كمية المساعدات الإنسانية بالتناقص إلى أن أنهت تماماً تقريباً مع حلول عام ٢٠١٠. وبالإضافة إلى ذلك، استمر اللاجئون في مواجهة عدد من العوائق أمام مشاركتهم في النشاطات الاقتصادية خارج المخيم ومن هذه العوائق تفشي ظاهرة رهاب الأجانب وقلة معرفتهم باللغات المحلية. وهكذا، باستثناء بعض متلقي الحوالات من الخارج، انخفضت مصادر معيشة كثير من الليبيين إلى سبل العيش المتاحة في المخيم وحوله.

### الدمج القائم على مبادرة المجتمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا «كحل»

في يناير/كانون الثاني ٢٠١٢، أعلنت مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين عن وقف وضع اللاجئ للاجئين الليبيين في جميع أنحاء العالم ابتداءً بنهاية شهر يونيو/حزيران ٢٠١٢. وبعد ما يقارب العقد من الزمن بعد إبرام اتفاقية وقف إطلاق النار لعام ٢٠١٣، قرر المجتمع الدولي أن الوضع في ليبيا قد تحسن تحسناً كبيراً وأن أسباب التهجير لم تعد قائمة. وفي بداية عام ٢٠١٢، لم يترك للاجئين الليبيين الذين يعيشون في غانا سوى خيارين اثنين هما: العودة بنهاية يونيو/حزيران ٢٠١٢ قبل تطبيق بند إيقاف وضع اللجوء أو البقاء في غانا بموجب اتفاقية كانت قد وقعت عليها سابقاً الدول الأعضاء في المجتمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا.

والمجتمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا ليس هيئة لحماية اللاجئين لكنه اتحاد كونفدرالي إقليمي يضم خمسة عشر بلداً من بلدان غرب أفريقيا بما فيها غانا وليبيريا وتأسس عام ١٩٧٥ بهدف تعزيز التجارة والاندماج الاقتصادي عبر المنطقة. وأقيمت خطة الدمج على المستوى دون الإقليمي على أساس بروتوكول ١٩٧٩ حول حرية الحركة الذي تبناه المجتمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا الذي يمنح مواطني دول المجتمع حق الدخول إلى أي بلد من بلدانه والإقامة فيه وإقامة النشاطات الاقتصادية هناك<sup>١</sup>. ومنذ أواخر عام ٢٠٠٠، كانت مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين تركز على

مع أن المنفى قد يكون وضعاً وسطياً مطوّلاً، لم يُمنح بعد وضع اللاجئ الدائم. فوفقاً لاتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١، عندما تتوقف الظروف التي يُعتَرَف بالأشخاص في ظلها على أنهم لاجئون (فرضية «توقف الظروف»)، قد يُطبَّق بند التوقف حتى لو كان هؤلاء الأشخاص باقين في بلد اللجوء.

وخلال هذه العملية، رأى آلاف اللاجئين الليبيين في غانا نهاية وضع لجوئهم في عام ٢٠١٢، فأدخلت على إثرها مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين خطة للدمج من خلال بروتوكول حرية الحركة في دول المجتمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا ليكون «حلاً على المستوى دون الإقليمي» لليبيين الذين ما زالوا في المنفى.

### التَّهْجِير المطَّوَّل للاجئين الليبيين

بعد اندلاع الحرب الأهلية في ليبيا عام ١٩٨٩، أقامت الحكومة الغانية مخيم بودوبورام للاجئين في عام ١٩٩٠ استجابة لأفواج المهجرين الليبيين القادمين. وبعد التوصل إلى اتفاق نهائي لوقف إطلاق النار عام ٢٠٠٣ نادت مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين مراراً وتكراراً بإعادة اللاجئين إلى ليبيا. لكن وتيرة إعادة كانت بطيئة جداً بين الليبيين في غانا ومروراًً ذلك إلى خطورة البيئة السياسية والاقتصادية في ليبيا. وكان كثير من اللاجئين الليبيين في غانا يعيشون على أمل إعادة توظيفهم في بلد ثالث، لكن معظمهم بعد عودة السلام في ليبيا لم يعودوا مستوفين لمعايير إعادة التوظيف.

أما الحل «التقليدي» الآخر الدائم المتبقي المتمثل في الدمج المحلي فقد اخفق في الحصول على الدعم من الحكومة المضيفة واللاجئين الليبيين أنفسهم على حد سواء. فقد نظرت الحكومة الغانية للدمج المحلي على أنه فرض على البلاد فلم تطرحه كخيار أمام اللاجئين الباقين على أراضيها. ومن ناحية اللاجئين، كان الدمج المحلي حلاً غير مرغوب به خاصة لأنه يعجز عن توفير الفرص الاجتماعية والاقتصادية لهم في غانا.



شاهد الفيديو

الخطّة على أنها «حل مبتكر» للاجئين الذين طال تهجيرهم في غرب أفريقيا. وكانت كوادو مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين العاملون في غانا تعتقد أنّ تزايد حركة اللاجئين تتيح وسيلة لضمان الوصول الحقيقي لسبل كسب الرزق المستدامة وفرصاً حقيقية في التوظيف وذلك بتوفير الإقامة القانونية وتحسين مستوى الوصول إلى أسواق العمل عبر بلدان المجتمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا.

أحد الشوارع التجارية الرئيسية داخل مخيم بودوبورام للاجئين، غانا، وقد أصبح الآن هادئاً نسبياً منذ مغادرة كثير من اللاجئين إثر تطبيق بند توقف صفة اللاجئ، وانخفاض عدد السكان من اللاجئين، واجهت مشروعات اللاجئين التجارية انخفاضاً حاداً في المبيعات ما يصعب عليها الاستمرار.

حاول بعض الليبيريين استكشاف فرص العمل خارج منطقة المخيم لكنهم أخفقوا في ذلك. مارشال يملك متجرًا صغيرًا في المخيم، وعبر عن شعوره بالإحباط خلال بحثه عن وظيفة:

تقدمت بطلب لوظيفتين في متجر سوبرماركت محليين لكنني لم أحصل على العمل في أي منهما كما أنني لا أتحدث اللغات [الغانية] المحلية، وما زال التمييز الذي يمارسه المواطنون ضدنا كبيراً. وحتى لو كان لدي تصريح بالعمل، لا أعتقد أنني قادر على الحصول على وظيفة في غانا

آدم ضابط برامج غاني عمل لدى المنظمات غير الحكومية في المخيم عبر عقد من الزمن، وهو يشكك في فعالية خطة الدمج على المستوى دون الإقليمي قائلاً:

لقد كنت شكاكاً دائماً جدوى خيار المجتمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا هذا فلقد قالت مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين إن التصريح سيسمح للاجئين بالانتقال إلى مكان يمكنهم أن يجدوا فرص العمل الجيدة فيه. لكن السؤال أين يمكنهم أن يجدوا وظائف جيدة؟ فليس في غانا فرص كثيرة للعمل بل حتى كثير من المواطنين عاطلون عن العمل... قد تكون صفة المجتمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا مفيدة للذين يتمتعون بمؤهلات خاصة كالأطباء والممرضين والممرضات وخبراء الحاسوب. لكن، أتى لكثير من الليبيريين الحصول على هذه المهارات الفنية؟

وأجمع اللاجئون السابقون ممن خضعوا للمقابلة في عام ٢٠١٥ على أنّ اقتصاد المخيم كان يزداد ضعفاً خلال السنوات

بلغ عدد الليبيريين الذين بقوا في غانا سبعة آلاف شخص استمروا في العيش في المنفى تحت تسمية جديدة وهي «مهاجرو المجتمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا»، ومع أن الإدارة الغانية أعلنت رسمياً إغلاق مخيم بودوبورام عام ٢٠١٢، استمر معظم هؤلاء اللاجئون السابقون في العيش داخل منطقة المخيم، وفي فبراير/شباط ٢٠١٤، أي بعد سنتين تقريباً من توقف صفة اللاجئ، ومُنح الليبيريون الباقون في غانا أخيراً جوازات سفر المجتمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا التي انطوت على إذن للعمل والإقامة مدة سنتين.

لكن توفير صفة المهاجر لم تحدث تغييرات جوهرية في الحياة اليومية لأولئك اللاجئين.

### شح الفرص الاقتصادية

ستيفيا أم لا زوج لها، انتهت في سن المدرسة تكاد لا تجد ما يسد الرمق إذ تجمع عدة طرق للعيشة مثل أداء بعض الوظائف المنزلية لدى أسر اللاجئين الأخرى وتلقي المساعدات الخيرية من اللاجئين الآخرين ومن الكنيسة داخل المخيم. وعندما سألتها عما إذا تغيرت حياتها منذ توفير تصريح المجتمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا للعمل والإقامة أجابت قائلة:

لم يتغير شيء. نحن نعيش على المساعدات من الليبيريين الآخرين [داخل المخيم]. أغسل ملابسهم وأنظف بيوتهم لقاء قليل من المال أو قليل من الطعام. هذه طريقة بقائنا على قيد الحياة واتبعتها منذ وقت طويل... ليس لدي أي مهارات خاصة. ولا نستطيع أن نتدبر أمورنا خارج المخيم.

المجتمعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تعاني من ركود في اقتصاداتها ومن ارتفاع معدلات البطالة وحتى لو مُنح اللاجئين الليبريون السابقون حرية الحركة إلى الأسواق في الدول المجاورة، سيبقى من الصعب تخيل أن يتمكن كثير منهم من تأمين وظيفة آمنة ومجزية.

وهكذا، ينطوي هناك خطورة على تقديم خطة الدمج على المستوى دون الإقليمي المطروح من ناحية أنها تستر على إخفاق المجتمع الدولي في توفير الحل الدائم لهؤلاء اللاجئين. ومع أن وضع اللاجئين الليبريين قد توقف، ما زال نفهم وهجرتهم مستمرين. فليس استبدال تسمية «اللاجئ الاقتصادي» بمسمى «اللاجئ» بديلاً حقيقياً للحل الدائم. بل يمكن إدراجه ضمن «أنصاف الطول» التي لا تنفيذ إلا بإخفاء إخفاق نظام اللاجئين العالمي في التعامل مع تحديات اللاجئين السابقين ممن تركوا بوضع مهاجر غامض وبقليل من الاهتمام من المجتمع الدولي.<sup>٢</sup>

ومن الضروري أن يرصد نظام اللاجئين الدولي عن كثب أوضاع اللاجئين السابقين في غرب أفريقيا للوقوف على ما إذا كانت خطة الدمج التي جاء بها المجتمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا قادرة على توفير حل حقيقي لليبريين الذين ما زالوا في المنفى. وخلافاً لذلك، سوف «يختفي» ف نهاية المطاف اللاجئين غير القادرين على الحصول على الحل الدائم وسوف يزلون من الإحصاءات الرسمية وذلك من خلال رفع صفة اللاجئ عنهم. ونظراً للانتشار الواسع لحالات اللاجئين المطولة في العالم، قد نشهد تزايداً لظاهرة اللاجئين السابقين «المنسيين» في المستقبل القريب.

ناوهايكو أوماتا [naohiko.omata@qeh.ox.ac.uk](mailto:naohiko.omata@qeh.ox.ac.uk)

مسؤول بحث رئيسي في مشروع الإبداع الإنساني، مركز دراسات اللاجئين، جامعة أكسفورد [www.rsc.ox.ac.uk](http://www.rsc.ox.ac.uk)

١. أدبوج أ وولتون أ وليغن م (2007) «تعزيز التكامل من خلال الحركة: حرية الحركة وبروتوكول المجتمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا» ورقة عمل رقم 150، قضايا مستجدة في بحوث اللاجئين، مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين [www.unhcr.org/476650ae2.pdf](http://www.unhcr.org/476650ae2.pdf)

(Promoting integration through mobility: free movement and the ECOWAS Protocol)

٢. لونغ ك (2014) «إعادة النظر في الحلول الدائمة» في فيديان-قاسمية | ولوشرج، ولونغ ك وسيفونا ن (محررون) دليل أكسفورد لدراسات اللاجئين والهجرة القسرية، مطبعة جامعة أكسفورد

(Rethinking Durable Solutions' in *Oxford Handbook of Refugee and Forced Migration Studies*)

الماضية. ويعود ذلك في بعض أسبابه إلى تغيير التركيبات السكانية في المخيم. ففي مجتمعات اللاجئين، من الشائع أن يكون الأغنياء والميسورون من أول من يخرج من المخيم أو يعود إلى بلده. واستجابة للضغوط السابقة الرامية إلى دفع اللاجئين للعودة واستجابة لوقف منحهم وضع اللاجئ، اتبع اللاجئون الليبريون النمط ذاته. كيفين، لاجئ سابق عاش في غانا منذ منتصف التسعينيات، يقول:

إقتصاد المخيم في احتضار. كثير من المشروعات الصغيرة أغلقت بسبب انخفاض عدد الزبائن. فمعظم الأغنياء رحلوا عن غانا قبل وقف وضع اللاجئ. وكانوا من قبل يساعدون الفقراء لكنهم [الأغنياء] رحلوا ولم يبق من الليبريين سوى الفقراء.

في غانا بعد رحيل الميسورين، بقي الأشخاص المستضعفون بقليل من المهارات والموارد الاقتصادية اللازمة لتأمين سبل كسب الرزق وزاد ذلك من نسبة اللاجئين المفقرين الباقين في المخيم. ومعنى آخر، كان اللاجئون السابقون الأقل قدرة على الاستفادة من خطة المجتمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا للدمج هم نفسه الذين تركوا في المنفى ليتدبروا أمرهم تحت مسمى «المهاجرون الاقتصاديون».

### «حل» المشكلة أم التستر على الإخفاق؟

بالنظر إلى هذه النتائج، لا بد من إخضاع جدوى خطة المجتمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا للدمج «كحل» إلى التمحيص والتدقيق. فأولاً، لم يحقق توفير تصريح العمل والإقامة بحد ذاته إلا قليلاً من الفائدة في تيسير دمج ما تبقى من الليبريين في غانا. فمعظمهم يشاركون في سبل كسب الرزق القائمة على اقتصاد المخيم ولا يحتاجون كثيراً إلى الانتقال إلى خارج المخيم لكسب الرزق عدا عن أن قليلاً منهم قادرين على تحمل نفقات النقل إلى النشاطات الاقتصادية في الأسواق الخارجية.

وثانياً، هناك معوقات حقيقية أمام الدمج منها العوائق اللغوية وانتشار ظاهرة رهاب الأجانب بين المواطنين. وبما أن معظم الحكومات المضيئة تكره دمج اللاجئين، لم تبذل الحكومة الغانية ولا مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين إلا قليلاً من الجهود في تجهيز البيئة المناسبة لإنتاج إدماج ما تبقى من الليبريين.

وثالثاً، لا ينبغي أبداً تجاهل محدودية قدرات استيعاب اللاجئين في منطقة غرب أفريقيا. فمعظم الدول الأعضاء في